دعوا أبناء اليمن لتحمل مسئولياتهم الوطنية

خبراء اقتصاد وتنمية يحذرون من تداعيات الأزمة السياسية على الاقتصاد الوطني وقطاعاته الإنتاجية

■ ،،كتب/أحمد الطيار

حذر خبراء اقتصاد وتنمية ورجال مال وأعمال من تداعيات الأزمة السياسية التي تعصف ببلادنا حاليا على الاقتصاد الوطني وقطاعاته الإنتاجية،مؤكدين أن على جميع اليمنيين تحمل مسئولياتهم تجاه قضايا الوطن الاقتصادية.

ويأتي هذا التحذير وسط توقعات بأن يتعرض الاقتصاد الوطني لتراجع حاد في النمو إن استمرت الأزمة السياسة شهراً آخر فقد تؤدي هذه المضاعفات إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض في تحصيل الإيرادات العامة الضريبة والجمركية وتباطؤ نمو القطاعات الواعدة كالبناء والتشييد والنقل والاتصالات والمطاعم والفندقة وتجارة الجملة والتجزئة.

ورغم أن الاقتصاديين اليمنيين لم يتمكنوا من إعطاء أرقام واضحة تعبر عن الواقع الفعلي لمستوى الأضرار التي ستلحق بالاقتصاد الوطني جراء الأزمة السياسية فإن القطاع الخاص اليمني دق الأسبوع الماضي ناقوس الخطر معلناً قلقا واضحا من عدم تحمل الجهات الحكومية والخاصة لمسئولياتها الوطنية تجاه الاقتصاد الوطني مؤكدا أن الوضع الاقتصادي يهم الجميع وقضايا الإنتاج والتنمية مسألة وطنية يجب على كافة الأطراف في الحكومة والمعارضة تحمل مسؤولياتهم تجاهها.

وقال القطاع الخاص في بيانات صحفية إن بيانات دولية أظهرت أن العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة سيبلغ خلال العام الحالي ٢٠١١ ٣,٧٥ مليار دولار؛ وهو رقم ضخم وكبير سيخلق عبئاً جديداً على بلد فقير كاليمن.

كما أن سلسلة التدابير الاقتصادية التي طرحتها الحكومة لتحسين المستوى المعيشي للناس خصوصا الموظفين الحكوميين لا يمكن لها خلق الاستقرار على الإطلاق.

وقال الدكتور سيف العسلي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء إن الاقتصاد الوطني يتعرض حاليا لانتكاسة شديدة بسببها الأزمة السياسية حيث أثرت على قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي والسياحة والفندقة والمطاعم وتجارة الجملة والتجزئة فيما تقوم الشركات النفطية والغازية بترحيل موظفيها الأمر الذي قد يقود لانخفاض إنتاج النفط والغاز من القطاعات الإنتاجية وتعرض دخل الحكومة لتراجع حاد.

وأضاف: كلنا يعلم الصعوبات التي يعيشها الاقتصاد اليمني حيث تراجعت نسبة النمو في ٢٠١٠م إلى اقل من ٣٪ وهي النسبة التي لم تكن متوقعة بعد أن ارتفع النمو في ٢٠٠٩م إلى ٥,٥٪ ويعود في جزء كبير منه إلى استمرار الأزمة السياسية في البلد.

وكان الاقتصاد الوطني قد حقق نموا جيدا خلال العام ٢٠٠٩م رغم التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الدولي ككل وعلى اليمن بوجه خاص .

ورغم أن الحكومة استبشرت بوصول نمو الاقتصاد الوطني إلى ٤,٧٪ إلا أنها في المقابل اعترفت أن نتائج سلبية لحقت بالاقتصاد اليمني خلال العام الماضي نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية تمثلت في ارتفاع عجز الميزان الكلي بنسبة ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة بحوالي ٩,٣٪ وتراجع الاستثمارات الأجنبي المباشر بحوالي ٩٢٪ مقارنة بنمو موجب عام ٢٠٠٨م بلغ حوالي ٦٩٪.

وأظهر التقرير الاقتصادي الصادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي تأثيرات سلبية كبيرة أصابت الاقتصاد الوطني جراء الأزمة العالمية في عدة مجالات .

ويقول التقرير إن الأزمة المالية أثرت على انتقالات الأفراد من خلال محورين أساسين، ففي المجال الأول أثرت الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على تحويلات المغتربين في الخارج والتي تراجعت بنسبة كبيرة بلغت حوالي ١٨٪ خلال عام ٢٠٠٩م ويمثل أعلى تراجع منذ حرب الخليج الثانية وقد تزايدت تأثيرات الأزمة المالية غير المباشرة سواء في حال تزايد عودة المهاجرين، وفي الجانب الثاني تراجعت العائدات السياحية بنسبة ٢٠١٠٪ عام ٢٠٠٩م مقارنة مع نسبة زيادة بلغت حوالي ١١٠٪ عام ٢٠٠٨م

الأمر الذي يكشف أن هيكل الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني اختلالات هيكلية كبيرة عكست نفسها على القطاعات الأكثر تأثرا فعلى مستوى أداء القطاع الخارجي تشير البيانات إلى أن هناك انعكاسا للتغيرات التي شهدها كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال حقق الميزان الكلي عجزا بلغ بالسالب ١,٣ مليار دولار بنسبة ٤,٣٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٠٨م وقد انعكس ذلك في انخفاض صافي الأصول الخارجية من ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨م الى ٦,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩م .

ومع الأخذ في الاعتبار تأثير الأزمة المالية على القطاع الخارجي اليمني فإن الدروس المستفادة تستدعي ضرورة السعي إلى تنمية الصادرات غير النفطية وسرعة التنسيق مع دول الخليج لتنظيم انتقال العمالة اليمنية والاستفادة من تحويلات المغتربين في تمويل التنمية وتنفيذ استراتيجية ترويج الاستثمار في القطاعات الواعدة .

كما انعكست التطورات الاقتصادية الدولية التي صاحبت الأزمة المالية سلبا على القطاعات الاقتصادية اليمنية الأكثر ارتباطا بالعالم الخارجي فقد انتقلت آثار الأزمة عبر ثلاث قنوات رئيسية تمثلت في انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض الإيرادات العامة للدولة.

وحسب التقرير انخفضت حصة الحكومة من الصادرات النفطية بمقدار ٢٤٣٨ مليون دولار كما أن ميزان المدفوعات حقق عجزا لأول مرة منذ عام ١٩٩٨م والذي بلغ ١٢٩٠ مليون دولار فيما تراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ارتفاع بنسبة ٢٦٪ عام ٢٠٠٨م.

لعب الأطفال الأكثر رواجاً في العيد

■ تشهد محال بيع ألعاب الأطفال هذه الأيام رواجا كبيرا أخرجها من حالة الكساد التي عانت منها خلال الفترة الماضية، حيث أبدى أصحاب المحال ارتياحهم لتحرك السوق، خاصة أن سوق لعب الأطفال سوق موسمية وتعتمد على الأعياد الدينية والعطلة الصيفية ويؤكد التجار أن سوق ألعاب الأطفال في العيد تشهد انتعاشا وزيادة في المبيعات ، خصوصا أن الأطفال عادة ما يكون هدفهم بعد أخذ العيدية هو شراء الألعاب والاستمتاع بها.

استطلاع/ عبد الله الخولاني

● تعج محال بيع اللعب، بل حتى المحال التجارية في الأحياء السكنية بمختلف أنواع لعب الأطفال التي هي عبارة عن أسلحة وأقنعة قتال، تحاكي في صورتها وأدائها الأسلحة الحقيقية. وبالرغم من الإقبال الكثيف عليها من قبل الأطفال، إلا أن الأهالي يعانون من اعتياد أبنائهم على استخدام هذه الألعاب، التي يقولون أنها باتت تؤثر في سلوكيات أطفالهم.

وتضم هذه الألعاب مسدسات مختلفة وغريبة وقاذفات منوعة وأسلحة رشاشة جميعها مستوردة، وتصل أسعار بعضها إلى ١٠٠٠ريال. ويقول سالم البركاني صاحب أحد المحال الشهيرة في العاصمة صنعاء إن أكثر الأماكن التي تشهد كثافة في البيع تلك المحال، التي توجد قرب الجمعات الترفيهية والحدائق .ويشير إلى أن الأعياد الدينية تعد من أهم المواسم بالنسبة لمحال بيع لعب الأطفال.

ويعترف البركاني أن هناك ارتفاعاً في أسعار الألعاب الجيدة وذلك نتيجة ارتفاعها في بلد المنشأ، لكن هناك الألعاب غير المطابقة للمواصفات تباع بأسعار رخيصة وتلقى رواجا أكثر من غيرها،وأضاف: رغم ارتفاع أسعار بعض الألعاب إلا أن المواطنين يقبلون على شرائها لجودتها واعتقادهم أنها تعمر طويلا على عكس الألعاب الرخيصة، التي سرعان ما تتعرض للكسر أو التلف مما حدا بهم إلى انتقاء الألعاب العالية الجودة.

الحيوانات الصناعية

وعن الألعاب المفضلة لدى الأطفال يقول احمد الوادعي أن هناك أطفالاً يحبذون المسدسات وأخريات يفضلن العروسات. وأضاف:إن أكثر الطلبات على الحيوانات الصناعية «الدبدوب» من اسود ونمور وأرانب. ويقول عبد الوهاب الرماح أن الأطفال في الأعياد تعودوا على الألعاب وهذا يجعلنا نعمل على تلبية احتياجاتهم وقال أن أسعار ألعاب الأطفال ارتفعت خاصة «الدب» ليبلغ ١٥٠٠ ريال.

تجارالارصفة

الباعة المتجولون كعادتهم يعتبرون منافسا تجاريا قويا حتى في مجال بيع لعب الأطفال رافعين شعار (ربح معقول زبائن أكثر)حيث يتخذون من الأرصفة المجاورة للحدائق والمتنزهات وأماكن الترفيه سوقا لعرض ما بحوزتهم من الألعاب وبأسعار معقولة تناسب شريحة الدخل المحدود وبحسب صابر الضبيبي فإن اغلب بائعي الألعاب المتجولين يحرصون على بيع ما بحوزتهم من لعب الأطفال بأسعار معقولة مقتنعين بهامش ربح بسيط .ويؤكد أن اغلب لعب الأطفال الموجودة في السوق المحلية صينية الصنع وأسعارها رخيصة

،،ويضيف أن الحدائق وأماكن الترفيه هي نقاط البيع المفضلة لدى الباعة المتجولين لأن الزبائن من الأطفال يتواجدون بأعداد كبيرة في هذه الأماكن حيث يحرص الآباء على إدخال الفرحة على أطفالهم فطلباتهم مجابة .

السيولة

توفر السيولة المالية لدى الأطفال نتيجة ماحصدوه من العيدية عاملاً أساسياً في انتعاش سوق الألعاب لأنها السلع المفضلة لدى الأطفال في هذه المناسبات حيث يقتصر دور أرباب الأسر في اغلب الأحيان عليا كمال المبالغ لأطفالهم في حالة نقص المبلغ أو كان سعر اللعبة مرتفعاً بحسب محمد الصبري، فإن لعب الأطفال تعتبر من أساسيات العيد حيث تحرص اغلب الأسر على شراء مجموعة من اللعب لتوزيعها على أطفالها خلال العيد.ويقول أن نوعية اللعبة وجودتها ليس مهما فالسعر هو العامل الأهم.

الصين

تعد الصين الأولى في تصدير لعب الأطفال إلى اليمن و بنسبة٩٥٪ فأسعارها تناسب مستوى الدخل في اليمن كما يقول صالح الحبيشي- تاجر جملة، ويضيف أن الصين تعد المورد الأول للعب الأطفال للشرق الأوسط وليس اليمن فحسب ولكن تختلف الجودة.

مؤشرات اقتصادية

صندوق النقد: الاقتصاد العالمي يواجه خطر الانزلاق للركود مجدداً

■ ،،الثورة / متابعات

حذرت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد من أن الاقتصاد العالمي يواجه خطر الانزلاق مرة أخرى الى الركود ودعت الى خطة عمل عاجلة منسقة بما في ذلك زيادات إلزامية لرؤوس اموال البنوك الأوروبية.

وقالت لاجارد في كلمة في اجتماع سنوي لصانعي السياسة المالية العالميين يستضيفه بنك الاحتياطي الاتحادي في كانساس سيتي "التطورات هذا الصيف اشارت الى أننا في مرحلة جديدة خطيرة... المخاطر واضحة.. نحن نواجه خطر أن نرى الانتعاش الهش وقد تقوض.. ولهذا يتعين علينا أن نتحرك الآن".

واضافت لاجارد أنه يتعين على الاقتصادات المتقدمة أن تضع خططا طويلة الأجل لوضع ديونها تحت السيطرة لكن في الوقت نفسه ينبغي الا تطبق إجراءات تقشفية بخطى سريعة تعرض الانتعاش للخطر.

وقالت وزيرة المالية الفرنسية السابقة في اول كلمة رئيسية لها منذ تولت رئاسة صندوق النقد الدولي خلفا لدومينيك ستروس في يوليو "بعبارة واضحة فإن سياسات الاقتصاد الكلي يجب أن تدعم النمو".

وتابعت "السياسة النقدية ينبغي ايضا ان تبقى تيسيرية الى حد كبير لأن خطر الركود يفوق خطر التضخم" مضيفة أن البنوك المركزية ينبغي أن تكون جاهزة للعودة لاستخدام سياسات غير تقليدية عند الحاجة.

وقالت لاجارد إن هناك حاجة الى إعادة رسملة البنوك الأوروبية وإن اكثر السبل الفعالة لعمل هذا هو "إعادة رسملة كبيرة وإلزامية" من خلال قنوات خاصة إذا أمكن أو بشكل ما لتمويل عام بشمل اوروبا.

وأضافت انه يتعين على الدول الأوروبية فرادى أن يكون لديها خطط جاهزة لخفض العجز في الميزانية مع "مسار تمويل ذي مصداقية" بما في ذلك دعم مستمر من البنك المركزي الأوروبي.

البنوك السويسرية تخطط لإلغاء عشرة آلاف وظيفة

■ ،،الثورة / متابعات

ذكرت صحيفة "زوننتاجس تسايتونج" السويسرية أن قطاع البنوك في سويسرا ربما يضطر للإستغناء عن عشرة الاف وظيفة بنهاية العام القادم وعلى وجه الخصوص في وحدات سويسرية لبنوك أجنبية كبرى.

ونقل تقرير الصحيفة عن ادواردو ليمان رئيس بنك فالكون للخدمات المصرفية الخاصة قوله "أتوقع تلاشي نحو عشرة في المئة من الوظائف في القطاع المصرفي السويسري بنهاية العام القادم".

ونقل التقرير ايضا عن مصرفي اخر قوله ان من المرجح أن تلغي البنوك الاجنبية ولاسيما الايطالية والفرنسية عددا من الوظائف.

واعلنت البنوك في انحاء العالم تخفيضات ضخمة في أعداد الوظائف بهدف خفض التكاليف.

وقال بنك "يو.بي.اس" في وقت سابق هذا الاسبوع انه سيستغني عن ٣٥٠٠ وظيفة واعلنت ايضا بنوك منافسة مثل باركليز وجولدمان ساكس وكريدي سويس وآتش.اس.بي.سي الغاء الاف الوظائف في الأسابيع الاخيرة.

شركات استثمار كويتية تفشل في سداد التزاماتها بعد جدولتها

■ ،،الثورة / متابعات

كشفت مصادر مصرفية في الكويت أن عدة شركات استثمار طلبت فعليا من بنوك إعادة النظر في جدولة ديونها بحلول بعضها بنهاية الربع الثالث وأخرى أواخر ٢٠١١، فيما تسعى بعض هذه الشركات لإقناع بنوك مرة أخرى بقبول استدخال أصول مقابل ديون كانت تتحفظ عليها البنوك في السابق. علما أن بعضا من هذه الأصول غير مدرجة، لذا كانت تحظى برفض قاطع في السابق من قبل بعض المصارف.

ونقلت صحيفة القبس عن هذه المصادر أن الجولة الثانية من الأزمة تدفع المصارف الى النظر في جدولة الديون أو إطفائها والقبول بأفضل الأصول المتاحة لتفادي إجبار العميل على التعثر والهروب من فتح أبواب جديدة للمخصصات.

ويقول مصدر استثماري في إحدى الشركات الكبرى التي كانت تلعب دور صانع سوق على شريحة واسعة من الأسهم إن إيرادات الشركة تراجعت بأكثر من ٩٠٪ حيث إن أداء السوق شبه مشلول وغير سائل، إضافة إلى أن أغلبية محافظ الشركة شبه مجمدة نتيجة وجود عدد من الأسهم الموقوفة عن التداول ضمن مكوناتها.

وفي إطار النقاشات المستمرة بين شركات الاستثمار ودائنيها من البنوك كشفت مصادر أن بعض الشركات مقبلة بشكل حتمي على عمليات خفض لرؤوس أموالها التي تضخمت بشكل كبير وقت الرواج بزيادات رأسمال ومنح لم يكن بعضها مبرراً، حيث ستعود بعض هذه الشركات الى الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية لرأسمال وهو ١٥ مليون دينار.